انزياح الحركة الإعرابية في بعض الأساليب النحوية

إيمان "محمد أمين" خضر الكيلاني *

ملخــص

لاشك في أن السليقة العربية المرهفة التي ابتكرت في لغتها موسيقى شعرية، هي ذاتها التي ابتكرت الموسيقى الداخلية التي من روافدها الحركة الإعرابية في أواخر الكلم.وهي ليست إيقاعاً فحسب،وإنما إيقاع موح ومرهص إلى وظيفة الكلمة في الجملة، فكلامنا ألفاظ تمثل أبواباً نحوية قامت عللها في عقولنا فكانت لكل باب علاماته في آخر الكلم دالة عليه، ومشيرة إليه.

هذا هو المألوف ؛غير أن المتكلم أحياناً ينقل حركة آخر كلمة ما من بابها، فيعطيها حركة باب آخر. وهذه الظاهرة خاصة بالأسماء. ولا يكون ذلك بسبب عامل ملفوظ وإنما لمعنى خاص في نفس المتكلم اقتضى هذه الإزاحة التي توصل دلالة خاصة إلى السامع.وظاهرة الانزياح عن المألوف بالحركة قديمة نجدها في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والدعاء، والشعر العربي الفصيح، وفي خطب فصحاء حجة على اللغة، فهي تمتد في الشعر والنثر؛ لذا رأت الباحثة أن تتتبعها وتفسرها في خطب العصر الأموي، وتحاول أن تربط بين هذه الظاهرة ومناسبة الخطبة، والسياق الذي وردت فيه،وذلك في ضوء منهج وصفي تحليلي يلتفت إلى التحولات الداخلية للجملة،والتي تقبلها اللغة وهي إحدى خياراتها،بيد أن المتكلم ينــزاح عنها إلى غيرها لمعنى خاص يريده، لا يكون إلا بها دون غيرها، فهو بحث يدرس الانزياح في مستوى اللغة الأفقي خاصة، ويدرس الدلالة المترتبة عليه، كما يحاول أن يبين القيمة التمييزية للحركة في بعض التراكيب النحوية والتي جاءت جلها بعد الاستقراء الوصفي لخطب العصر الأموي في بابي التحذير والتعجب.

منهــج البحث

ينبني هذا البحث على أساس علمي رياضي في تحديد بنية الجملة المنطوقة من حيث كونها بنية سطحية في أبسط صورها لا تهدف إلا إلى الإخبار المحايد المألوف،ثم رصد تحولاتها التي تمثل خيارات من خيارات اللغة يمكن أن يولدها المتكلم من البنية البسيطة؛ ليحولها –كما يقول الجرجاني[١] – من بابها إلى باب آخر، إلى جملة ذات دلالة أعمق من مجرد الإخبار.فالطرق التركيبية المختلفة للتعبير عن معنى مشترك في العربية ليست أثواباً مختلفة لجوهر واحد؛ إذ ثمة دلالة خاصة في تركيب ما لا نجده في الآخر، وكل تغيير في المبنى لابد أن يرافقه تغير في المعنى. ولئلا تكون هذه المسألة خاضعة للمزاج والانطباعية لابد من تحديد أنماط الجملة النواة (التوليدية) في العربية،باعتبارها المسبار الذي تسبر به الجملة التحويلية في صورها المختلفة التي تقبلها العربية المسموعة عن العرب الأقحاح.وقد حدد خليل عمايرة هذه الأنماط من خلال استقرائه لتراكيبها العربية.[٢] وحد الجملة النواة (التوليدية) بأنها أدنى حدٍ من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه.[٣]

ولسنا نحتاج في هذا البحث إلا إلى أطرها في الجملة الاسمية فحسب ؛لأن التحويل بالحركة الإعرابية غالباً ما يكون في الجملة الاسمية،وكل الأمثلة من الخطب موضوع الدرس جاءت اسمية لم تشذ بواحدة منها.

أطر الجملة التوليدية الاسمية[٤]

أ. م (اسم معرفة أوما يسد مسده من مصدرمؤول) + خـــ (اسم نكرة) مثل: (محمدٌرسول).

ب. خـــ (اسم استفهام) + م (اسم معرفة) مثل: (متى الصيامُ).

وقد تراجع خليل عمايرة نفسه عن رأيه في هذا النمط من الجمل ورأى أنها جملة تحويلية لا توليدية مبنية على الزيادة والحذف وذلك بعد أن استقر منهجه.[٥]"

ج. خـــ (شبه جملة) + م (اسم نكرة) (في البيت زائر).

* كلية العلوم والآداب، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الاردن. تاريخ استلام البحث ٢٠٠٣/٤/٢٣، وتاريخ قبوله ٢٠٠٤/٢/٩.

ويضاف إليه الأنماط التالية[٦]:

د. م (اسم معرفة) + خـ (اسم معرفة) (محمدٌ أخي).

هـ. م (اسم معرفة) + خـ (شبه جملة) (الزائرُ في البيت).

و. م (نكرة مخصصة) + خـ (نكرة أو شبه جملة) (طالبٌ مؤدّبٌ خير من عشرة).

ز. خـ (شبه جملة) + م (من الموصولية) "ومن الناس من يقول: آمنا بالله وباليوم الآخر".

"ولكن هذه الأُطر جميعاً قد يجري تغيير في مبانيها الصّرفية (المورفيمات) أو في ما فيها من فونيمات ثانوية: النبر، والتنغيم، فيترتب على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها، اسمية أو فعلية في مبناها".[٧]

ويتناول هذا البحث الحركة الإعرابية خاصة، والتنغيم بصفته مرافقاً لها في أغلب الأحيان. ولن نتطرق إلى عناصر التحويل الأخرى إلا بقدر ما تقتضيه الجمل موضع البحث.

الجملة الاسمية المحولة بالحركة الإعرابية

ويقصد بالحركة الإعرابية عنصر من عناصر التحويل"شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنىً، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنىً يريد الإبانة والإفصاح عنه، (هذا فيما نسميه الحركة الإعرابية التي لا تأتي اقتضاءً لعنصر تحويل جديد، عنصر زيادة، كما ذكرنا سابقاً، فإذا قال المتكلم، مثلاً: الأسدُ (بالضمة) فإن السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه إن قال: الأسدَ (بالفتحة) فإن المعنى يتغير إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه إن غير فونيماً آخر في الكلمة تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب – كما ذكرنا – فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة ولكنها تتصل بالأولى بسبب،فما كان التغيير في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى،[٨] يقول ابن جنّيّ: "ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً".[٩]

"وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة الذين يبحثون في الظواهر اللفظية اللغوية المتماثلة ويجمعون ما تماثل في الحركة بسبب علة معينة ليضعوها في قسم نحوي كبير (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات)، ثم ليفصلوا القول فيها في أبواب نحوية، يضمها كل من هذه الأقسام، فنشأ عندهم ما يسمى العامل، الذي له أثره القوي في إيجاد حركة إعرابية معينة على آخر كل كلمة من كلمات الجملة، وتفننوا في أقسامه وأنواعه، فمنه العامل المعنوي ومنه العامل اللفظي... فكان من نتائج الإسراف في البحث عن العامل وأثره أن أخذ النحاة يبحثون عن مبرر لكل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجمل، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً، في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر – كما ذكرنا؛ لأن المتكلم عندما يتكلم إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة".[١٠] يقول الزجاجي: "إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني... ويتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني".[١١] ويقول ابن مضاء: "إن حركات الإعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة،وإنما جاءت لتدل على معان في نفس المتكلم"[١٢].

ويقول ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الإعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الجزء الذي هو أصل الكلام. ولولاه ما ميز فاعل عن مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد."[١٣]

وجدير بالذكر أن نؤكد أن ثمة فروقاً جوهرية بين توليدية اللغوي الأمريكي تشومسكي، وبين توليدية عمايرة وأهمها أن النواة عند الأول هي الجملة في الذهن، وهي عنده بنية عميقة، أما الثاني فلا يدرس إلا الجملة المنطوقة وهي عنده توليدية، بنية بسيطة، أو تحويلية،بنية عميقة، وفق الشحنة الدلالية المترتبة على تركيبها،وما يدخلها من عناصر تنزاح بها عن الأصل البسيط.[١٤]

لكن تشومسكي لم يوفق إلى وضع أنماط محددة يمكن للناقد اللغوي أن يرصد قياساً عليها الانزياح عنها، ويلتفت جورج مونيبه إلى هذا في معرض حديثه عن تحويلية تشومسكي بصفتها من المناهج الأسلوبية التي يحلل في ضوئها النص الأدبي منتقداً تقصيرها في تحديد الأصل، والانزياح عنه من خلال الخيارات الأسلوبية المختلفة. يقول: "علينا أن نكون قادرين على توليد مجموعات لغوية ذات توجه انطباعي يرتبط بالخيارات الأسلوبية التي حصلت في داخل الفئات العامة الخاصة باللغة العاطفية. وهذا يعني أننا نوجد تماماً في وسط الأسلوبية التوليدية... قد قدمها بوضوح

فيما بعد "أوهمن" و"ثورن" ونسباها إلى نفسيهما،... مما لا شك فيه أن نقطة الانطلاق عندهما هي القواعد التوليدية لتشومسكي، وأن النموذج التوليدي التحويلي الذي يقدمانه هو بالتالي الجملة. لكن يبقى أنه في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية هناك نموذج يطرح، ونموذج بسيط وكامن بالقوة تماماً، ويمكن أن ينتج انطلاقاً منه ويتولد عنه جميع البنيات التي من الممكن أن ترد في الخطاب. كذلك من المقبول *احتمال أن تحصر تغيرات نظامية بواسطة تحقيقات موحدة.* هذا بالإضافة إلى أن إدراك الجملة كمحور أساسي، بدلاً من المفردة، وهو بالتأكيد حدس أسلوبي ذو فعالية أقوى بكثير. **ولكننا مرغمون على إعطاء تقييم يميل إلى مفردات الإخفاق في الحالة الأولى كما في الثانية على حد سواء، والأسباب بسيطة. هناك دائماً استحالة الرد بإجابة دقيقة على السؤال الأساسي التالي: هناك تغير، تحول، انزياح – بالنسبة لماذا بالضبط؟** من الصعب التكلم بطريقة ثابتة عن العلاقات بين دور المرسل والمتلقي. وهناك شك في هدف الأسلوبية نفسه، وفي ميدان تطبيقاتها، وفي رهاناتها."[١٥]

إن السؤال الذي طرحه مونييه هو لب الفرق الجوهري بين ما أخفقت به نظرية تشومسكي في تحديد أنماط التوليدية بشكل واضح ودقيق محسوس، وما وفق إليه عمايرة من وضع أطر معينة محددة للأصل الذي يشكل نواة لجمل كثيرة تتولد عنها، كما حدد وسائل بعينها لهذا الانزياح والتحول سماها عناصر التحويل وهي ما سماها مونييه "التغيرات النظامية" وهي الترتيب، الزيادة، الحذف، التنغيم، الحركة الإعرابية.

وفي هذا كله ما يشير بجلاء إلى أن الحركة الإعرابية – في حالات– لها دور لا تقل أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة.[١٦]

"وقد أسرف النحاة في تقدير العوامل في أبوابٍ من النحو مثل: الإغراء، والتحذير، والنداء، والاستغاثة، والمفعول المطلق... وغيرها مما يحمل حركة النصب خاصة؛ إذ الجملة المبتدئة باسم جملةٌ اسميةٌ عندهم بغض النظر عن وجود فعل أو عدم وجوده فيها، ولذلك حين كان يتصدرُ الاسمُ ولا يوجد فعل ظاهر أحدث حركة النصب، والأصل أن يكون هذا الاسم مرفوعاً على الابتداء أو الخبرية، مالوا إلى تقدير ما لو ظهر لأفسد المعنى أحياناً. والنحاة العرب قد تنبهوا إلى هذا، لذلك قالوا في الأبواب السابقة: منصوب بفعل محذوف وجوباً، أي لا يجوز ظهوره بحال من الأحوال. ولو ظهر لنقل الجملة من بابها إلى بابٍ آخر من باب الإنشاء والانفعال كما في النداء مثلاً إلى باب الخبرية، وهذا ما لا يقصده المتكلم فمثلاً "تقدير: أحذِّرُك وأُحَذِرُ الأسدَ، ليس إلا عبارة موضحة لقول العرب: (إياكَ والأسدَ). ولولا أن هذا التركيب الأخير، يفيد في ذاته معنىً تركيبياً دون حاجة إلى تقدير لما استطعنا أن نفهمه ولا أن نقدر له هذا المعنى. فالذي حدث أننا فهمنا معنى التركيب ثم أتينا بعبارة له على سبيل التقريب". ثم قدّروا زيادات في التركيب تعد من اللغو الذي لا طائل تحته وتعمل على تشويه التركيب ومسخه، وإنما دفعهم إلى تقديرهم رغبتهم في إخضاع الكلام لنظرية العامل والمبادئ التي وضعوها لها".[١٧] "والفرق بين الرفع والنصب أنك إذا رفعت كأنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك واستقر وإذا نصبت كأنك تعملُ في حال حديثك في إثباتها."[١٨]

كما أولى سيبويه عنايته بهذا النمط من الكلام، وما لتغيّر الحركة من الرفع إلى النصب من أهميّة في تغير الدلالة. ومن هنا كان تقديره الفعل في حال النصب، والاسم في حال الرفع، إدراكاً منه لما تعكسه حركة النصب من معنى التغيير والتحول والحدوث والتجدد كما هي حال الفعل وما تعكسه حركة الرفع من معنى الثبوت والاستقرار كما هي حال الاسم[١٩]. يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب عن إضمار الفعل المتروك إظهاره من المصادر في غير الدعاء، من ذلك قولك: حمداً، وشكراً لا كفراً وعجباً،وأفعل ذلك. وكرامةً ومسرةً ونعمة عينٍ، ولا أفعل ذلك كيداً ولاهماً، ولأفعلن ذلك رغماً وهواناً. فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أحمدُ الله حمداً، وأشكر الله شكراً، وكأنك قلت: أعجب عجباً، وأكرمك كرامة... وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوا هذا بدلا من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء كأن قولك حمداً في موضع أحمدُ الله، وقولك عجباً منه في موضع أعجب منه... وقد جاء في بعض هذا رفعاً يبتدأ به ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشدُ هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذحج وهو هني بن أحمد الكناني:

عجبٌ لتلك قضيةً وإقامتي

فيكم على تلك القضية أعجب[٢٠]

وسمعنا بعض العرب الموثوق به، يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول حمد الله وثناء عليه، كأنه يحمله عن مضمر في نيته هو المظهر، كأنه يقول: أمري وشأني حمد الله وثناءٌ عليه. ولو نصب لكان الذي في نفسه الفعل، ولم يكن المبتدأ ليبنى عليه ولا ليكون مبنياً عن شيء هو ما أظهر.

وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به يرويه:

فقالت: حنانٌ ما أتى بك ههنا
أذو نسبٍ أم أنت بالحي عارفُ؟[٢١]

فلم تُرِد حِنّ، ولكنها قالت: أمرنا حنانٌ، أو ما يصيبنا حنانٌ. وفي هذا المعنى كله معنى النصب. ومثله في أنه على الابتداء وليس فعلاً قوله عز وجل: "قالوا معذرةٌ إلى ربكم".[٢٢] ولو قال رجل لرجلٍ: معذرةً إلى الله وإليك من كذا وكذا، يريد اعتذاراً، لنصب.

ومثل قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السُّرى
صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى[٢٣]

والنصب أكثر وأجود، لأنه يأمره.ومثل الرفع " فصبرٌ جميلٌ والله المستعان"[٢٤] كأنه يقول: الأمرُ صبرٌ جميلٌ والذي يرفع عليه حنان وصبرٌ وما أشبه ذلك لا يُستعمل إظهاره وترك إظهاره كترك إظهار ما ينصب فيه.

"ومثله قول بعض العرب: من أنت زيدٌ، أي من أنت كلامك زيد، فتركوا إظهار الرافع كترك إظهار الناصب، ولأن في ذلك المعنى، وكان بدلاً من اللفظ والفعل."[٢٥] "فالعرب حين تكلمت رفعت ونصبت وجرّت وجزمت على سجيتها حسب ترتيب المعاني في نفوسها، دون معرفة بالمصطلحات النحوية من عامل ومعمول، وفاعلٍ ومفعولٍ، وإنما قامت المعاني في نفوسها، فنطقت حسبما عنت، فأعطتْ كل معنى الحركة المناسبة له، وفق قواعدها وأصولها المستعملة في كلامهم والقائمة في أذهانـــهم. فلا شك في أن العربي كان يدرك أن الأسدَ، بالنصب للتحذير من خلال القرينة الإعرابية التي جعلها المتكلم في آخر الكلمة، ولذا فإنه حين يسمع هذه الجملة يتوقع أن يحتاطَ من الخطر الداهم الذي حذر منه. كما يدرك أن المتكلم حين قال له: الأسدُ بالرفع أراد أن يخبره بأن هذا الجسم المتمثل أمامه يطلق عليه اسم أسد.وذلك دون أن يقدر الفعل" احذر "في الجملة الأولى، ولا مبتدأ في الجملة الثانية".[٢٦] ولا يخفى ما للتنغيم الذي تلون به الجملة من دور في تحديد المعنى الذي يريده المتكلم، فالجملة الإخبارية الأسدُ، تنطق بنغمة مستوية تدل على هدوء المتكلم واسترخائه وهو ينطقها، أما جملة الأسدَ فلا شك في أن المتكلم ينطقها بنغمة صاعدة تعبر عن انفعال المتكلم ولهفتـــه.[٢٧] وقد أشار ابن الحاجب إلى أهمية الحركة الإعرابية وأنها الأصل في الإعراب لأنـــها علامات المعنى لا بأثر من عمل عاملٍ، يقول معترضاً على قول النحاة إن العامل في المبتدأ هو الابتداء، وهو تجريدُ الاسم عن العوامل: *"واعترض بأن التجريدَ أمرٌ عدمي فلا يؤثر، وأجيبُ بأن العواملَ في كلام العرب علاماتٌ في الحقيقة لا مؤثراتٌ والعَدَمُ المخصوصُ أعني عدم الشيء المعين يصح أن يكون علامةً لشيءٍ لخصوصيته."*[٢٨] وعلى الرغم من إدراك النحاة أن تغير الإعراب إنما يكون بتغير المعاني إلاّ أنهم لم يستطيعوا إلاّ أن يجعلوا ذلك بأثرٍ من مؤثر. يقول ابن يعيش: "الإعرابُ هو الإبانة عن المعنى باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها."[٢٩] ويقول ابن السراج في الإعراب: "أن يتعاقب آخر الكلمة حركاتٌ ثلاث: ضمٌ، وفتحٌ، وكسرٌ، أو حركتان منهما فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل، فإذا زال العامل زالت الحركة أو السكون."[٣٠] ويقول السيوطي: "...هو أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ يجلبه العاملُ في محل الإعراب."[٣١] ويقول الأشموني: "الإعرابُ هو ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حرفٍ أو سكونٍ أوحذف"[٣٢]. لهؤلاء نقول: إنّ الحركة الإعرابية شأنُها شأنُ أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الإفصاح والإبانة عما في النفس من معنى فيكون تغييرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والإفصاح عنه (هذا فيما نسميه الحركة الإعرابية التي لاتأتي اقتضاءً لمعنى)، فإن السامعَ يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير،ولكنه إن قال:الأسدَ (بالفتحة) فإن المعنى يتغيرُ إلى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريدُ أن يفصحَ عنه، ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فإنه إن غير فونيماً آخر في الكلمة تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب – كما ذكرنا – فلا سبيل إذاً إلى التغيير إلا في فونيم الحركة الذي يؤدي إلى صورة ذهنية جديدة ولكنها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التغييرُ في الحركة إلا نتيجة للتغيير في المعنى".[٣٣] يقول ابن جني: "ولما كانت معاني المسمين مختلفة كان الإعرابُ الدالُ عليها مختلفاً أيضاً."[٣٤] وليست الحركة نتيجة لأثرِ عامل كما يرى جمهور النحاة... فكان من نتائج الإسراف في البحث عن العامل وأثره أن أخذ النحاة يبحثون عن مبررٍ لكل حركة إعرابية على أواخر الكلم في الجمل، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً في حين كان عليهم أن ينظروا إلى الحركة الإعرابية على أنـــها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر–كما ذكرنا – لأن المتكلم عندها إنما يقصد أن يوصل إلى السامع معنى بعينه، فإن شاء أن يغير هذا المعنى غير الحركة"[٣٥] وفي هذا كله ما يشير بجلاء إلى أن الحركة الإعرابية – في حالات – لها دور لا يقل في أهميته عن دور أي حرف من حروف الكلمة في الوصول إلى المعنى الدلالي للجملة."[٣٦] ويقول ابن جني ملتفتاً إلى العلاقة بين المحذوف والحركة والسياق فيسميه

"باب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به، إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه، ومن ذلك أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الغرض ثم أرسله، فتسمع صوتاً فتقول: القرطاسَ والله، أي أصاب القرطاس. فـ "أصاب" الآن في حكم الملفوظ به البتة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالةَ الحال عليه نابت مناب اللفظ به. وكذلك قولهم لرجل مهوٍ بسيف في يده: زيداً، أي: اضرب زيداً. فصارت شهادةُ الحالِ بالفعل بدلاً من اللفظ به."[٣٧]

ومن المعاني التي يستغني فيها المتكلم بالحركة والتنغيم عن الأداة، معنى النداء.ومن ذلك ما ورد في خطبة لعمرو بن سعيد بمكة؛ إذ يقول: "أما بعد، معشرَ أهل مكّة، فإنا سكناها حقبةً، وخرجنا عنها رغبةً،..."[٣٨] فموضع الشاهد (معشرَ أهل مكة) وقد ابتدأ المتكلم بتحويل حركة (معشر) من الضم الذي يدل على الابتداء إلى الفتح ليدل على معنى النداء، وليس أدل على ذلك من أن الخبر في الجملة هو "فإنا سكناها حقبة"، فقد استغنى الخطيب عن كل أدوات النداء، واستغنى عنها وكانت قرينته وإشارته إلى المخاطب حركة الفتح، وكأن الخطيب يجعل المنادى أقرب من قريب،كأنما يناجيه لا يناديه.

ومن المعاني أيضاً التي يستغني فيها المتكلم بالحركة والتنغيم والحال عن تقدير العامل الإغراء والتحذير. ومن ذلك ما ورد في خطبة لأبي حمزة الخارجي بمكة،حيث تنتهي بقول الخطيب: "أهل مكة، أنفسَكم أنفسَكم، وسفهاءَكم سفهاءَكم، فإن معي سوطاً نكالاً، وسيفاً وبالاً،وكل مصبوب على أهل."[٣٩] ويلحظ في هذه الخطبة أن الخطيب بدأ كلامه واعظاً متوددا إلى أهل مكة، منادياً بغير أداة، وانتهى منادياً بـ "يا" للبعيد متوعداً ومحذراً. فجاءت الجملة: يا أهل مكة أنفسَكم أنفسَكم، وسفهاءَكم سفهاءَكم. " وأعقب تحذيره المؤكد بتوكيد العقاب.

فالجملة التوليدية الإخبارية التي كانت من خيارات اللغة:

تلازم إضافة

م + أنفُسُكم

م + خـ

لكن المتكلم لم يرد الإخبار بأنفسكم عن شيء ما يبني عليه الكلام وإنما أراد معنى التحذير، فحوّل الحركة من الضم إلى الفتح، واختار تنغيماً صاعداً

تلازم إضافة

أنفسكم

م + خـ (ح)

ثم أراد توكيد المحذر منه وتوعده فكرر،

تلازم إضافة

أنفسَكم أنفسَكم

م + خـ (حَ) + (م + خـ (حَ)

ومثل ذلك سفهاءَكم، سفهاءَكم. فقد حذرهم من عدوين أولهما أنفسهم التي قد تزين لهم الخروج عن بني أمية، والثاني: سفهاءهم، - من وجهة نظره - لأنهم لا شك سيسوقونهم إلى شق عصا الطاعة، وبالتالي يتعرضون لعقاب عسير حضر لهم، السوط والسيف. وهنا لا يمكن بحال أن تكون جملة أنفسَكم = احذروا أنفسكم؛ لأن الأولى انفعالية نغمتها صاعدة، لا وقت لدى المتكلم لاستخدام فعل التحذير الصريح ؛ لأن المسافة بين تحذيره وعقابه أقصر من أن تسمح له بأن يقول على استرخاء: احذروا أنفسكم، وهذه الأخيرة جملة خبرية بسيطة نغمتها مستوية يقولها القائل وهو في حال استرخاء، ولديه وقت طويل ليلقي نصيحته وينتظر بعدها، وقد لا ينتظر أصلاً استجابة. ومن المعاني التي تقتضي الفتحة عنصراً من عناصر التحويل عن المعنى الإخباري المحايد- المدح أو الذم، فقد يعمد المتكلم إلى نصب الصفة مدحاً أو ذماً. وقد أفرد سيبويه باباً لما ينتصب على التعظيم والمدح، وأعقبه بباب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه. ويقول في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح "وإن شئت جعلته صفةً فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ، والحمدُ لله أهلَ الحمد. والملكُ لله أهلَ المُلْك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً" ويسوق سيبويه أمثلة كثيرة من القرآن والشعر لهذه الظاهرة.[٤٠] إلى أن يقول: "وزعم عيسى أنه سمع ذا الرُّمة ينشد هذا البيت نصباً:

لقد حملت قيسُ بن عيلانَ حَرْبَهـا

عـلى مُستَقِلٍّ للنوائبِ والـحَرْبِ

أخاها إذا كانت عِضاضاً سمـا لهـا

على كلِّ حالٍ من ذلولٍ ومن صعبِ

زعم الخليلُ أنَّ نصب هذا على أنّك لم ترد أن تحدِّث الناسَ ولا من تخاطب بأمرٍ جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ، فجعله ثناءً وتعظيماً ونصبه على الفعل، كأنه قال: أذكر أهلَ ذلك، وأذكرُ المقيمين، ولكنه فعلٌ لا يستعمل إظهاره"[٤١] ويربط سيبويه بين هذا النمط الذي أشار إليه الخليل وبين المنصوب على الاختصاص ملتفتاً إلى المعنى فيعلق قائلاً: "وهذا شبيهٌ بقوله: إنا بني فلان نفعلُ كذا، لأنه لا يريد أن يخبر بني فلان، ولكنه ذكر ذلك افتخاراً وابتهاءً."[٤٢] "وعلى الرغم من التفات الخليل إلى أن المعنى بالنصب أعمق من مجرد الإخبار المحايد، وأن هذا التغيير في الحركة

لغرض بلاغي؛ إلاّ أنه يعود فيقدرُ فعلاً هو نفسه يقرر أنه لا يجوز إظهاره، فهو يدرك أن ظهوره يفسد المعنى الذي أنشئت له الجملة، ولو أراد المتكلم الفعل لذكره، لكن بغيته الدلالية لا تتم بوجود فعل.

وعليه فإنه لا داعي أصلاً لتقدير الفعل، ذلك إذا كان هدفه من تقديره إبراز المعنى لدارس النحو، فإن المعنى واضح، بدليل أنه فهم منه المدح والتعظيم دون ذكر فعل على ذلك، والقرينة في ذلك الحركة الإعرابية في ذاتها. ومن ثم لا داعي لتقدير ما يستغني عنه المبنى والمعنى معاً والمتكلم والسامع."[٤٣] وقد أنكر الفراء على الخليل تقدير فعل من معنى "أعني" في المدح والذم "لوجهين: الأول أن "أعني" إنما يقع تفسيراً للاسم المجهول والمدح يأتي بعد المعروف، و(الثاني) أنه لوصَح ما قاله الخليل لصح أن يقول: قام زيدٌ أخاك، على معنى أعني أخاك، وهذا مالم تقله العرب أصلاً"[٤٤] وقال أبو علي الفارسي: *"وإذا ذكرت الصفات الكثيرة في معرض المدح أو الذم فالأحسن أن تخالف بإعرابها ولا تجعل كلها جارية على موصوفها، لأن هذا الموضع من مواضع الإطناب في الوصف والإبلاغ في القول، فإذا خولف بإعراب الأوصاف كان المقصود أكمل، لأن الكلام عند اختلاف الإعراب يصير كأنه أنواع من الكلام، وضروب البيان، وعند الاتحاد في الإعراب يكون وجهاً واحداً وجملةً واحدة."*[٤٥]

[ولا نجد في خطب العصر الأموي منصوباً على المدح].

يقول سيبويه "هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ، لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصباً: "وامرأتُهُ حمّالةَ الحطب" لم يجعل الحمالة خبراً لامرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالة الحطب، شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره."[٤٦] ويذكر سيبويه أيضاً النصب للترحم "يكون بالمسكين والبائس، ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحَّمُ به العرب."[٤٧] فالصفة والسياق هما اللذان يحددان إن كان نصباً عن المدح، أو الذم، أو الترحم أو غير ذلك.

ونجد في خطبة الحجاج بعد دير الجماجم نصباً على الذم إذ يقول: "يا أهل العراق، الكفراتِ بعدَ الفَجَراتِ والغدراتِ بعد الختراتِ، والنزوة بعد النزواتِ! إن بعثتكم إلى ثغوركم عللتم وخُنتم، وإن أمِنتم أرجَفتُم، وإن خفتم نافقتم.لا تذكرون حسنة،ولا تشكرون نعمة..."[٤٨]

والسياق فيه ذم وتقريع وتوعد، وعلامة التأثر جاءت إشارة إلى تنغيم خاص دالٍ على تلك المعاني.

وأصل الجملة التوليدي:

تلازم إضافة

الكفراتُ بعدَ الفجرات

م + خـــ

وهي جملة تقررحقيقتهم التي تمكن بهاالشّر – من وجهة نظـــرالخطيب–، فالكفرة، كفرات (بالجمع) بعد الفجرة بل الفجرات، والغدرات، بعد الختراتِ... الخ، لكن الخطيب لم يرد فقط تقرير هذا، بل أراد أن يذمهم ويشتمهم به، ويقرّعهم ويتوعدهم بعقاب من جنس ما فعلوا، فأدخل عنصر التحويل بالحركة الإعرابية التي لم تأتِ بفعل فعل ظاهر ولا باطن.

تلازم إضافة

⟸ الكفراتِ بعد الفجرات

م (حِ) + خـــ

ويكثر الابتداء بالمصادر منصوباً في لغة العرب،وفي القرآن الكريم وكذلك نجده في خطب العصر الأموي، وهو أكثر أنواع الجمل المحولة بالحركة الإعرابية. ويلتفت الزمخشري إلى القيمة الدلالية للحركة في هذا التركيب في قوله تعالى: "فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب" فيقول: "فضربَ الرقاب"أصله فاضربوا الرقاب ضربا فحذف الفعل،وقدم المصدر، فأنيبت منابه مضافاً إلى المفعول، وفيه اختصار مع إعطاء معنى التوكيد لأنك تذكر المصدر وتدلّ على الفعل بالنصبة التي فيه..."[٤٩] ولعل إدراك النحاة والمفسرين لمعنى التوكيد الموجود في حركة النصب على المصدر هو الذي جعلهم يعربونه مصدراً ناب عن فعله، أو أمراً، غير أنه لا يجوز تقدير ما لم يذكره المتكلم.

ومن ذلك مثلاً ما ورد بعد خطبة لعتبة بن أبي سفيان حين منع أهل مصر الخراج، فتوعدهم وأوعدهم ثم قال: "فلنا عليكم السمعُ والطاعة، ولكم علينا العَدل، فأيّنا غدر فلا ذمة له عند صاحبه، والله ما انطلقت بها ألسنتنا حتى عُقدت عليها قلوبنا، ولا طلبناها منكم حتى بذلناها لكم ناجزاً بناجز، ومن حَذَّرَ كمن بشَّر. قال فنادوه: سمعاً وطاعة فناداهم: عدلاً عدلاً. "(٥٠) ولو كان شأنهم أن السمع والطاعة فيهم مستقران، لما امتنعوا عن دفع الخراج، ولما قالوا: " سمعاً وطاعةً " بالنصب ذلك ان الجملة التوليدية هي:

م + سمعٌ وطاعةٌ.

م + خـــ

لكن النصبة أغنت عن ذكر المبتدأ

سمعٌ وطاعة

م + خـــ

ولما كان المتكلم قبل زمن تكلمه مخالفاً لهذه الحقيقة، ويريد أن يعلن توكيده للسمع حالاً ومستقبلاً حول الحركة من الرفع إلى النصب، إلزاماً لنفسه بها عهداً، وكأنه بها ينفي أيضاً كل ما خالف السمع والطاعة، من قول أو فعل

⟸ سمعاً وطاعةً

م + خـــ (حَ)

ولذا جاء الرد من الخطيب كما وعد في قوله:" فلنا عليكم السمع والطاعة، ولكم علينا العدل"، وهو جواب مؤكد للعدل مرة بالحركة نصباً، وأخرى بالتكرار، ليتحقق ميزان العدل، فعدلاً الأولى لـــ "سمعاً"، وعدلاً الثانية لـــ "طاعة". وهو إلزام مؤكد مرتين بالعهد حالاً ومستقبلاً.

فأصل الجملة:

م + عدلٌ

م + خـــ

غير أن المتكلم حذف المبتدأ لدلالة النصبة عليه،

عدلٌ

م ∅ + خـــ

ولما لم يكن الخطيب يريد إثبات صفات العدل واستقرارها، وإنما يريد أن يقرها حالاً ثم مستقبلاً مؤكداً فإنّه حول الحركة إلى النصب

⟸ عـــدلاً

م ∅ + خـــ (حَ)

ثم أراد توكيد الخبر أكثر، فكرر

⟸ عدلاً، عدلاً

م + خـــ (حَ) + (م + خـــ (حَ)

وفي خطبة لعتبة بن أبي سفيان، حين بلغه عن أهل مصر شيء فأغضبه. فقام فيهم فقال بعد أن حَمد الله وأثنى عليه: يا أهل مصر إياكم أن تكونوا للسيف حصيداً، فان لله فيكم ذبيحاً بعثمان، أرجو أن يوليني الله نُسكه. إنّ الله جمعكم بأمير المؤمنين بعد الفُرقة، فأعطى كل ذي حق حقَّه، وكان والله أذكركم إذا ذُكر بخُطّة، وأصفحكم بعد المقدرة عن حقه، نعمةً من الله فيكم، ومنّةً منه عليكم".(٥١)

وموضع الشاهد نصب المصدرين نعمةً ومنّة.

وأصل الجملة التوليدي: م + نعمةٌ

م + خـــ

غيرأن المتكلم حذف المبتدأ لدلالة الحال عليه، فالسياق سياق مدح لأمير المؤمنين وخصاله الرفيعة.

⟸ نعمةٌ

م ∅ + خـــ

ثم أراد المتكلم التنويه بعظمة هذه النعمة، فهي ليس بأي نعمة، بل نعمة حقيقية ثابتة فوق العادية، إنها نعمة مؤكدة، مميزة عن غيرها من النعم فأدخل عنصر التحويل بالحركة.

⟸ نعمةً

م ∅ + خـــ (حَ)

ثم أراد لهذه النعمة معنى الديمومة فبين مصدرها بالقيد المخصص بالذات الإلهية العظيمة،فهي تعظم وتتميز بعظمة مصدرها

تلازم جر

⟸ نعمةً من الله

م + خ (حَ)

وعطف على نعمة، بمنة وهي النعمة غير المنقطعة؛ ليؤكد هذا المعنى، فهو هبة الله ومنته عليهم تستحق الشكر لله عليها.

و"خطب محمد بن الوليد إلى عمر بن عبد العزيز أخته، فتكلم محمدٌ بكلام طويل، فأجابه عمر: الحمدُ لله ذي الكبرياء، وصلى الله على خاتم الأنبياء. أما بعد فإن الرغبة منك دَعتك إلينا، والرغبة فيك أجابتك منا، وقد أحسنَ بك الظن من أودعك كريمته، واختارك ولم يخترْ عليك وقد زوجتُكها على كتاب الله، إمساكاً بمعروف أو تسريحاً بإحسان".(٥٢) والشاهد نصب المصدرين إمساكاً، وتسريحاً.

وأصل الجملة التوليدي:

تلازم جر

م + إمساكٌ بمعروف

م + خـــ (قيد مخصص)

هذه القاعدة الربانية الثابتة في كتاب الله أن يكون إمساك الزوج زوجته معروفاً لا عضلاً وحبساً وتعذيباً.

ولما كان المبتدأ معروفاً هو الحال دل عليه السياق، والأهمية كلها في الخبر –حذفه.

تلازم جر

⟸ إمساك بمعروف

م ∅ + خـــ (قيد مخصص)

ولما أراد توكيد هذه القاعدة على سبيل الوصية بتأكيد هذه القاعدة التي تكررُ كثيراً ولا يُلتزم بها، انزاح عن الرفع إلى الفتح تنويهاً بأهمية الخبر وتوكيداً له فكأنه شرط عند المخطوب إليه.

تلازم جر

⟸ إمساكاً بمعروف

م ∅ + خـــ (حَ)

ولما كانت القاعدة الربّانية تضع خياراً آخر لمن لا يبقى في قلبه مكان للمودة والرحمة،دخلت "أو" وبعدها المصدر الآخر منصوباً أيضاً،ليكون بدرجة أهمية الخيار الأول

عطف تخيير

إمســـاكـــاً بمعـــروف أو تســـريحاً بإحـــســـان

م + خـــ (حَ) + قيد مخصص م + خـــ (حَ) قيد مخصص

فكانت الجملتان كفتي ميزان لا بد لإحداهما أن ترجح عند كل ملتزم بأدب القرآن.

ومن الأساليب التي تتحول بها الجملة الاسمية من الإخبار إلى معنى آخر بالحركة الإعرابية التحذير المقترن بالواو. يقول ابن يعيش: "تقولُ إذا كنت تحذر أباك،ومثله أن تقول: نفسك، وهو منصوب بفعل مضمر. كأنك قلت: إياك باعد، أو: إياك نحِّ واتق نفسك، فحذف الفعل واكتفى "بإياك" عنه، وكذلك نفسك *لدلالة الحال عليه وظهور معناه، وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة*. فمن ذلك قولهم إياك والأسَد، فإياك اسم مضمر منصوب الموضع، والناصب له فعل مضمر وتقديره إياك باعد وإياك نح، ما أشبه ذلك،والأسد معطوف على إياك كما تقول: زيداً اضرب وعمراً، "فإن قيل" كيف جاز أن يكون الأسد معطوفاً على إياك والعطف بالواو يقتضي الشركة في الفعل والمعنى؟ ألا تراك تقول: الأسد على سبيل التحذير كما أمرته بمباعدة نفسه على سبيل التحذير فيكون المخاطب محذوراً مخوفاًكماكان الأسد محذوراً مخوفاً، فالجواب أن البعد والقرب بالإضافة،فقد يكون الشيء بعيداً بالإضافة إلى شيء،وقريباً بالإضافة إلى شيء آخر عنده،وهاهنا إذا تباعد عن الأسد فقد تباعد الأسد عنه فاشتركا في البعد، أما اختلاف معنييهما فلا يمنع من عطف الأسد عليه ؛لأن العامل قد يعمل في المفعولين وإن اختـلف معناهما..."(٥٣)

و"اضطرب النحويون اضطراباً كبيراً في الواو التي في صيغ التحذير كما في قول الشاعر: فلا تصحب أخا الجهل وإياك وإياه، وهي الواو الداخلة على المحذر منه في قوله و"إياه". فقد اتفقوا على أن هذه الواو للعطف، مع أن معنى صيغة التحذير ينبو عن هذا ويجافيه؛ لأن واو العطف تقتضي مشاركة المعطوف والمعطوف عليه في الحكم، فلو كانت الواو في ذلك للعطف لكان المعنى في البيت وأحذرك وأحذره، فيكون كل منهما محذّراً،و لا يكون الأول محذراً، والثاني محذراً منه"(٥٤) ولا نرى هنا أن العلاقة بين المحذر والمحذر منه علاقة تباعد، ولذلك جاءت الواو، ونرى أن الواو هنا تفيد الربط والتقارب بين المحذر، والمحذر منه، فهما متقاربان، المخوف عليه ومصدر الخطر، وهي تقرن بين الشيء وضده؛ لتدل على علاقة بينهما، إذ يجمعهما معاً زمان ومكان فهما متقاربان جداً، وهو موطن الخطر.

وأصل الجملة:

تلازم عطف

أنت والأسدُ + خ

م + خـــ

غير أن المتكلم لم يرد أن يخبر عن المخاطب والأسد، وإنما أراد التحذير فحوّل ضمير الرفع المنفصل إلى ضمير نصب منفصل. ونصب الأسدَ

⟸ إيـــــاك والأســـــــدَ

م (ض) ع. تقارب (م (حَ) + خـــ∅

ويلحظ أن المتكلم حذف الخبر واستغنى عنه بالإشارة (النصب) للدلالة عليه،وهو معنى التحذير، فهذه جملة مختزلة لا يجد المتكلم فيها وقتاً سانحاً ليحذر المخاطب من الخطر الداهم فيلجأ إلى جمـــلة انفعالية مختـــزلة؛ إذ لا مجال لاستعمال جملة مكتملة العناصر، مفصلة للخطر ومصدره.

ومن أمثلة التحذير بالحركة ما ورد في خطبة الحجاج لما مات عبد الملك؛إذ يقول بعد أن ذكر مناقبه: "فاختار الله له مما عنده وألحقه بهم، وعهد إلى شبهه في العقل والمروءة والحزم والجلد والقيام بأمر الله وخلافته، فاسمعوا له وأطيعوه.

أيها الناس وإياكم والزيغَ، فإن الزيغ لا يحيق إلا بأهله ورأيتم سيرتي فيكم، وعرفت خلافكم وقبلتكم على معرفتي بكم،... ولو علمتُ أن أحداً أقوى عليكم مني أو أعرف بكم ماوَلِيتُكم، فإياي وإياكم، من تكلم قتلناه، ومن سكت مات بدائه غماً".(٥٥)

ولا يخفى أن السياق سياق وعيد فيناسبه التحذير من الخروج على الخليفة اللاحق، وأول الخروج يبدأ بفعل العين والقلب ألا وهو "الزيغ" ومجرد الزيغ سيؤدي إلى عاقبة وخيمة. خاصة وأنهم قد عرفوا من هو الحجاج، فجاءت الجملة:

تلازم إضافة

إيــــاكـــم والزيـــغَ

م (ض فصل للخطاب) + خـــ ∅)+ع. تقارب (م (حَ)+خـــ∅

فقد جاء تركيب الجملة على نمط: محذر + محذر منه. ثم أعقبه بتحذير آخر، منه شخصياً إذا زاغت أعينهم ووقعوا

فيما حذرهم منه أولاً، وهو: فإياي وإياكم. ويلحظ أن هذه الجملة لم يتقدم فيها المحذر على المحذر منه؛بل على العكس حيث قدم المحذر منه (إياي) على المحذر إمعاناً في توكيد التحذير، وخاصة المحذر منه،فجاءت على نمط:

محذرمنه + محذر.

فـــإيـــاي وإيـــاكـــم

م (ض فصل متكلم) + خـــ∅ + ع. تقارب (م (ض فصل للمخاطب)+ خـــ∅)

ومن أمثلة هذا التحذير ما ورد في الخطبة البتراء لزياد بن أبيه حيث قال: "فإياي ودلَجَ الليل، فإني لا أوتى بمدلجٍ إلا سفكت دمَه، قد أجّلتكم في ذلك بمقدار ما يـأتي الخبر من الكوفة ويرجع إليكم، وإياي ودعوة الجاهلية، فإني لا آخذ داعياً بها إلا قطعت لسانه.[٥٦]

والطريف في هذا التحذير أنّ طرفيه محذر منه ولا ذكر للمحذَّر؛ إذ أغنى السياق عنه، فقد أراد زياد تحذيرهم من أمرين: إياه، وارتكابهم المعاصي تحت غطاء الليل، فكانت الجملة:

فإياي ودلَجَ الليل

مكونة من: محذر منه أول، ومحذر منه ثانٍ، والأول أشد خطراً من الثاني لأنه من سيعاقب على المحذّر منه الثاني.

وعليه فإن تقدير "أحذرك واحذر كذا" أو "قِ نفسك واحذر كذا" ليس تقديراً صائباً؛ لأنه لا ينسحب على كل صيغ التحذير المقترنة بالواو. وقد أكد الخطيب تحذيره بتحديد العقاب الذي سيقع على من لا يتجنبه؛ إذ قال: فإني لا أوتى بمدلج إلا سفكت دَمَه.

جملـــة التعجب

وهي من الجمل المشكلة في العربية، فهي عند النحاة فعلية، وفي الوقت نفسه على صيغة "أفعل" التفضيل، لكن "أفعله" فيها مفتوحة الآخر، كالماضي، فهي فعل ماضٍ. وصيغة "أفعل به" تبنى على الوقف فتشبه صيغة الأمر. فهو ماضٍ وأمر في آن.

- أما "ما" التعجبية فهي أيضاً موضع خلاف بين النحاة. فهي نكرة، ولكنها تامة، لتسوغ لهم إعطاءها رتبة المبتدأ الذي يفترض فيه أن يكون معرفة ليصلح لأن يبنى عليه، فلا بد إذن من أن تكون "ما"مبتدأ ؛ لتبنى عليها الجملة الفعلية بعدها فتكون خبراً لها.

"واختلفوا في "ما" فهي عند سيبويه غير موصولة، ولا موصوفة. وهي مبتدأ وما بعده خبره. وعند الأخفش موصولة وصلتها ما بعدها، وهي مبتدأ محذوف الخبر، *وعند بعضهم فيها معنى الاستفهام، كأنه قيل أي شيء أكرمه؟*"[٥٧]

وليس أدل عن أنها ليست بجملة فعلية من أنّ " صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف فلا يجوز تقديم المفعول فيه على "ما" ولا على الفعل، فلا يجوز: زيداً ما أحسن، ولا ما زيداً أحسن، كما يجوز ذلك في غير التعجب... وذلك لضعف فعل التعجب وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه، من نحو: ما أميلحه، وما أقومـــه. فأما الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بظرف أو نحوه، فيختلف فيه مذهب الجماعة من النحويين المتقدمين وغيرهم، كالأخفش والمبرد إلى المنع من ذلك. واحتجوا بأن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة. والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم "الصيف ضيعتِ اللبن" يقال ذلك بلفظ التأنيث وإن كان المخاطب مذكراً وذهب آخرون كالجرمي إلى جواز الفصل بالظرف..."[٥٨].

ولا يخفى ما في قولهم من أن التعجب يجري مجرى الأمثال من التفات إلى طبيعة جملة التعجب التي جاءت بتركيبها وحركاتـــها ودلالتها منـــزاحة عن كل الأنماط الجملية المألوفة في العربية، وتأويلهم لمعناها. "شيء أحسن زيداً" هو الذي جعلهم يعدونها اسمية باعتبار أن المبتدأ فاعلها المقدم، والجملة الفعلية بعدها هي الخبر.

وهو تخريج يحاول أن يوفق بين النقيضين فعليتها واسميتها؛ إذ من القضايا الخلافية بين النحاة "أفعل التعجب اسم هو أو فعل"[٥٩] وأرى أن جملة التعجب محولة عن جملة توليدية اسمية؛ لأنها تتضمن نسبة الصفة المتعجب منها إلى صاحبها.

وكأن نواتها مثلاً:

عليٌ حســـنٌ

م + خـــ

لكن المتكلم لا يريد مجرد الإخبار، بإثبات صفة الحسن إلى عليّ، وإنما يريد أن يعبر عن انفعاله بحسن علي، الذي يفوق مجرد الاستشعار بالحسن إلى الدهشة والإعجاب الشديد .

مـــا أحسن علياً!

ويلتفت ابن يعيش إلى القيمة الدلالية الانفعالية لجملة التعجب فيقول: "اعلم أن التعجب معنى" يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه ويقل في العادة وجود مثله، وذلك المعنى كالدهش والحيرة. مثال ذلك أنا لو رأينا طائراً يطيرُ

لم نتعجب منه لجري العادة بذلك، ولو طار غير ذي جناح لوقع التعجب منه لأنه خرج عن العادة، وخفي سبب الطيران"[٦٠].

ولأن القاعدة النحوية التي تنبني على التأويل تتحكم يتابع ابن يعيش مقولته السابقة فيقول: "ولهذا المعنى لا يصح التعجب من القديم سبحانه لأنه عالم لا يخفى عليه شيء."[٦١]

ذلك ان تأويله سيكون: شيءٌ ما أعظَم الله. ولا شيء يملك الإرادة الفاعلة في الله سبحانه وتعالى.

وما أدري هل من عظمة، أو رحمة، أو عدل، جدير بأن يفجر الانفعال والدهشة في نفس المخلوق أكثر من صفات الخالق تبارك وتعالى؟

وأرى أنه يجوز التعجب من صفات الله القابلة للتعجب، ولكن ينبغي أن يغير التأويل والتحليل لجملة التعجب، فالأصل ما قالته العرب، لا ما تأوله النحاة والكلاميون والمناطقة.

وفي حياتنا العادية حين نرى حادثة خارقة دالة على الخالق فإننا نتعجب ونقول: ما أعظمك يا الله.ما أعدلك، ما أرحمك، ما أكرمك!

ولا نريد من ذلك إلا التعجب من تجاوز حد العظمة والعدل والرحمة المألوفة، وخرقها للعادة عند نسبتها إلى الذات الإلهية، ولا يقع في ذهن من يفعل ذلك تأويل النحاة.

ومن أمثلة التعجب ما ورد في خطبة لأبي حمزة الخارجي بمكة، يقول:

"يا أهل المدينة، يا أبناء المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، ما أصحَ أصلكم، وما أسقم فرعَكم! كان آباؤكم أهل اليقين وأهل المعرفة بالدين، والبصائر النافذة، والقلوب الواعية، وأنتم أهل الضلالة والجهالة، استعبدتكم الدنيا فأذلتكم، والأماني فأضلتكم..."[٦٢].

وأصل الجملة التوليدية المحايد البسيط:

أصلكـــــم صحيـــــح

م + خـــ

فرعكـــــم سقيـــــم

م + خـــ

وهما جملتان ترسمان صورتين متناقضتين: الأصل (الطيب) مع الفرع (السيء) – من وجهة نظر الخطيب – فالأصل "الصحيح" ولّد فرعاً "سقيماً".

والمفترض أن يكون دائماً الفرع الطيب خلاصة ونتيجة للأصل الطيب، لكن الخطيب أراد أن يبني صورته على التضاد لتظهر المفارقة الحادة بين الماضي والحاضر، ويمعن في ذلك؛ ليقرعهم ويدفعهم إلى اتباعه باعتبار أنه من سيعيدهم إلى أصلهم الصحيح.

فجرت التحولات على الجملتين بالقدر نفسه.

ولما أراد المتكلم العناية بموطن الفائدة والأهمية قدم الخبر

⟸ صحيـــــح أصلكـــــم، سقيم فرعكـــــم

(خـــ + م) ، (خـــ + م)

غير أنه لا يريد أن يخبر ويعتني بالخبر حسب، كما لا يطلب إلى أحد شيئاً، فهي ليست طلبية، وإنما يريد أن يفصح عن انفعاله الشديد بصحة أصلهم الخارق للعادة، وبالمقابل عن انفعاله الشديد وبالقدر نفسه بسقم فرعهم؛ لتبرز المفارقة الحادة المبنية على التقابل بين المهاجرين والأنصار من جهة، وأبنائهم من جهة أخرى – حسبما يرى الخطيب– ؛ إذ ينبغي أن يكون الفرع امتداداً للأصل لا نقيضاً له، فأدخل عنصر التعجب "ما".

⟸ مـــا (صحيحٌ) أصلُكم ما (سقيمٌ) فرعُكـــــم

ع. تعجب (خـــ + م) ع. تعجب (خـــ + م)

غير أن هذا التركيب يلتبس بتركيب آخر في العربية مفاده النفي، فاقتضى الأمر تحويل بنية الخبر الصرفية.

⟸ مـــا أصحُ أصلُكم ما أسقمُ فرعُكم

ع. تعجب (خـــ (ص)+ م) ع. تعجب (خـــ (ص)+ م)

لكن هذا التركيب أيضاً يلتبس بتركيب آخر من خيارات العربية، وهو الاستفهام، الذي يختلف في حركته في المبتدأ فقط.

ما أصحُ أصلِكُم؟ ما أسقمُ فرعكم؟

لذا حوّل العربي الحركـــــة عن الخبر من الضم الى الفتح، وكذلك عن المبتدأ من الرفع الى الفتح لئلا تلتبس بالفاعل، ويتوهم في "أفعل" أنها فعل ماض.

⟸ ما أصحَ أصلَكم. ما أسقمَ فرعَكم.

ع. تعجب (خـــ(ص) (حَ) + م (حَ) ع. تعجب (خـــ (ص)(حَ)+ م (حَ).

فاختار التعجب حركتي النصب على الخبر المقدم، وعلى المبتدأ لتصبح له قرينتان صوتيتان مميزتان له عن غيره.

وهذه الجملة أيضاً تتطابق لفظاً وتركيباً مع جملة عربية محذوفة الفاعل، مفادها النفي. فدخلها عنصر تحويل رابع هو التنغيم بنغمة التعجب الصاعدة والتي تبدأ بمد "ما" التعجبية في حين في جملة الاستفهام حركة "أصحُ" الضم، والتنغيم يبدأ بالتصاعد من الحاء فيها إلى أصلكم.

⇦ مـــا أصـــحَّ أصـــلَكم !

ع. تعجب (خـــ(ص) (حَ) + م(ص)(حَ) + تنغيم تعجب.

ومثلها تماماً : مـــا أسقم فرعكم !

فهي جملة تمثل خرقاً للخرق، وتحويلاً مولداً من تحويل، وانزياحاً عن الانزياح.

فاستقرت صيغة التعجب بـــ "ما" على هذا النمط.

متعجب منه

ما + أفعَـــــــــــــلَ + م (حَ) !

وهذا يفسر لنا اختلاف النحاة فيها، وحمل بعضهم لها عن الاستفهامية، وقول بعضهم انها جرت مجرى المثل. فهي حصيلة تحولات عبر الأزمان جعلتها جملة مستقرة مبنية بناءً محكماً، غير قابلة لمزيد من التحويل أو التغيير أو التطوير.

مفتاح الرموز المستخدمة في البحث

⇦	تتحول إلى
Ø	المجموعة الخالية تدل على محذوف من الجملة التوليدية
ع	عنصر توكيد
!	تنغيم
م	مبتدأ
خـــ	خبر
خ ع	خبر مقدم للعناية والتوكيد
N	عنصر نفي
م Ø	مبتدأ محذوف
خـــ Ø	خبر محذوف
الجملة النواة	الجملة الأم، التوليدية، الأصل
ع. تقارب	عنصر تقارب
؟	عنصر استفهام
حِ	عنصر تحويل الحركة الإعرابية إلى الكسر
حَ	عنصر تحويل الحركة الإعرابية إلى الفتح
(ص)	تغييرفي البنية الصرفية للكلمة السابقة.

الهوامـــش

(١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ط١، ص١٣٥.
(٢) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ط١، ص ٨٧.
(٣) المرجع السابق، ص٨٧.
(٤) انظر المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٥) انظر عمايرة، في التحليل اللغوي، ط١، ص ١٣٢-١٥١.
(٦) الكيلاني، الزيادة بين التركيب والدلالة، ط١، ص١٦.
(٧) في نحو اللغة وتراكيبها، ص ٨٧، ٨٨.
(٨) المرجع السابق، ص١٥٧.
(٩) ابن جني، الخصائص، ط٢، ج٢، ص٣٧٠ – ٣٧١.
(١٠) في نحواللغة وتراكيبها، ص ١٥٧ – ١٦٠.
(١١) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص٦.
(١٢) القرطبي، الرد على النحاة، ط١، ص ٨٧.
(١٣) ابن فارس، الصاحبي في اللغة، ص٤٢.
(١٤) ولمزيد من التفصيل في الفروق بين النظريتين، انظر: في التحليل اللغوي، ص٣٢-٤١، والزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي، في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية، ص١٣-١٥.
(١٥) مونييه، الأسلوبية، ص ٦٤-٦٥.

(١٦) في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٥٧ – ١٦٠.
(١٧) عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي، ط١، ص ١١٢، ١١٣.
(١٨) ابن يعيش، شرح المفصل، ج١، ص٨٧.
(١٩) الكيلاني، القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص ٥٩ – ٦٠.
(٢٠) تعددت نسبة هذا الشاهد في كتب النحو، وعند رواة الشعر، فقد نسب لهني بن أحمد الكناني، وزرافة الباهلي، وهمام بن مرة، ورؤبة بن الحجاج، وضمرة بن ضمرة، وعمرو بن الحارث الكناني، وعمرو بن يغوث الطائي، انظر: معجم حداد، رقم الشاهد (٦١).
(٢١) الشاهد لمنذر بن درهم الكلبي في ابن السيرافي، والخزانة، ج١، ص٢٧٧، والدرر، ج٢، ص١٦، انظر: معجم حداد، رقم الشاهد (١٧١٤).
(٢٢) سورة الأعراف، الآية ١٦٤.
(٢٣) رجز للمُلبَّد بن حرملة، في شرح أبيات سيبويه، ج١، ص٣١١، السيرافي، ط١، ص ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
(٢٤) سورة يوسف، الآية ١٨.
(٢٥) سيبويه، الكتاب، ج١، ص ٣١٩ – ٣٢١.
(٢٦) القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص ٦٢.
(٢٧) انظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٦٢.
(٢٨) ابن الحاجب، الكافية في النحو، ط٣، ج١، ص٥٢، ٥٣.
(٢٩) شرح المفصل، ج١، ص٧٢.
(٣٠) ابن السراج، الموجز في النحو، ص ٢٨.
(٣١) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج٢، ص٢٨.
(٣٢) شرح الأشموني، ط١،ج١، ص١٩.
(٣٣) القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص ٦٣، ٦٤.
(٣٤) الخصائص، ج١، ص ٣٧.
(٣٥) القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص٦٤.
(٣٦) في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٥٦ – ١٦٠.
(٣٧) الخصائص، ج١، ص ٢٨٤ – ٢٨٥.
(٣٨) ابن عبد ربه، العقد الفريد، ج ٤، ص ١٣٣.
(٣٩) المرجع السابق، ج٤، ص١٣٤.
(٤٠) الكتاب، ج٢، ص٦٢.
(٤١) المرجع السابق، ج٢، ص٦٥، ٦٦.
(٤٢) المرجع السابق، ج٢، ص٦٦.
(٤٣) القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق، ص ٢٣١.
(٤٤) الرازي، الفخر، التفسير الكبير، ج٥، ص٤٤، ٤٥.
(٤٥) المرجع السابق، الموضع نفسه، وينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ط٢، ج٢، ص٧، ٨.
(٤٦) الكتاب، ج ٢، ص٧٠.
(٤٧) المرجع السابق، ج٢، ص٧٥.
(٤٨) العقد، ج٤، ص١١٦.
(٤٩) الكشاف، ج٣، ص٣٥٠.
(٥٠) العقد، ج٤، ص١٤٠.
(٥١) المرجع السابق، ج٤، ص١٣٧.
(٥٢) المرجع السابق، ج٤، ص١٥٠.
(٥٣) شرح المفصل، ج٢، ص٢٥.
(٥٤) الصعيدي، النحو الجديد، ص ١٥٤، ١٥٥.
(٥٥) العقد، ج٤، ص١٢٢.
(٥٦) الجاحظ، البيان والتبين، ج٢، ص ٦٣، والعقد، ج٤، ص ١١١.
(٥٧) شرح المفصل، ج٧، ص١٤٨.
(٥٨) المرجع السابق نفسه، ج٧، ص١٤٩.
(٥٩) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسالة الخامسة عشرة، ج١، ص١٢٦.
(٦٠) شرح المفصل، ج٧، ص١٤٢.
(٦١) السابق، ج٧، ص١٤٢.
(٦٢) العقد، ج٤، ص١٤٥.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، المسالة الخامسة عشرة.

ابن جني، أبو عثمان، الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط٢.

ابن الحاجب، الكافية في النحو، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م.

ابن السراج، الموجز في النحو، ت: مصطفى الشويمي، بن سالم دامرجي، بيروت، مؤسسة أ. بدران للطباعة والنشر.

ابن فارس، أبو الحسين، الصاحبي في اللغة، د.ت.، د.ط.

ابن يعيش، شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، د.ت.، د.ط.

الأشموني، شرح الأشموني، ت: محيي الدين عبد الحميد، ١٩٥٥م/ ١٣٧٥هـ، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، شرح الأشموني.

الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م.

الأندلسي، ابن عبد ربه، العقد الفريد، دار الكتاب العربي، بيروت،

لبنان، ط٢، ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢ م.
الجاحظ، ابو عثمان، البيان والتبيين، ت: عبد السلام هارون، د.ت.، دار الجيل، بيروت ، د.ط.
الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ت: محمد رضوان الداية، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦م، وفايز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، بغداد، مطبعة الخلود، ط١.
حداد، حنا، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، معجم الشواهد الشعرية، الرياض، دار العلوم للطباعة والنشر، ط٢.
الرازي، الفخر، محمد بن عمربن الحسين، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، دار الفكر، ١٩٩٥، بيروت.
الزجاجي، أبو بكر، الإيضاح في علل النحو، ت: مازن مبارك، ١٩٥٩م.
سيبويه، عمرو بن قنبر،الكتاب، ت: عبد السلام هارون. بيروت، عالم الكتب.
السيرافي، أبو محمد يوسف بن المرزبان، ت: محمد السريح هاشم، ١٤١٦/١٩٩٦م، ط١، بيروت، دار الجيل.
السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ت: عبد العال مكرم، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، الكويت، دار البحوث العلمية.
الصعيدي، عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي.
عابدين، عبد المجيد، ١٩٥١م، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، القاهرة، مكتبة الشبكشي، ط١.
عمايرة، خليل أحمد، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، في نحو اللغة وتراكيبها، جدة، دار المعرفة، ط١.
القرطبي، ابن مضاء، الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف، ١٣٦٦ هـ/ ١٩٤٧م، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١.
الكيلاني، إيمان، ٢٠٠٣م ، الزيادة بين التركيب والدلالة في خطب العصر الأموي، في ضوء النظرية التوليدية التحويلية العربية، دار عمار، عمان، ط١
الكيلاني، إيمان، ١٩٩٠ م، القاعدة النحوية بين النظرية والتطبيق من خلال كتابي معاني القرآن للأخفش والفراء، في ضوء النظرية التوليدية التحويلية لخليل أحمد عمايرة، رسالة ماجستير نوقشت في قسم اللغة العربية بجامعة اليرموك.
مونيبه، جورج، الأسلوبية، ترجمة بسام بركة، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

The Phenomenon of Moving the Inflection of the Word Accent

*Iman Al-Kilani**

ABSTRACT

The Arabs who created the music of poetry are the same people who created the inner music and harmony in words, which is clear in the rhymes of words. This does not function as music only, but also as a hint to the function of the word in the sentence.

This is the usual, but sometimes the speaker tends to move the inflection of the word accent, in names specifically, not for a linguistic reason but for a special meaning in the mind of the speaker. This is familiar in the verses of the Holly Koran, Hadith, and the prayer, poetry and speeches, in both poetry and prose.

The researcher decided to follow and study this phenomenon in the speeches of the Umayyad era. She tried to link this phenomenon to the occasion of the speech and its context in a descriptive analytical way that studies the inner changes in the sentence that enables it to convey a special meaning that cannot be conveyed in any other way.

* Faculty of Sciences and Arts, the Hashemite University, Zarka, Jordan. Received on 23/4/2003 and Accepted for Publication on 9/2/2004.